تاريخ الارسال 2021/04/29 تاريخ القبول 2021/05/ 05 تاريخ النشر 2021 /06/ 1
تمثيل الخصوم بمحام أمام هيئات القضاء الإداري في الجزائر.

The representation of the disputing parties by a lawyer before administrative jurisdictions in Algeria.

الدكتور قرانة عادل الدكتور بوحديد فارس

جامعة باجي مختار عنابة - كلية الحقوق جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - كلية الحقوق

Dr Grana Adel, granaadel@yahoo.fr

Dr Bouhadid Fares, f. bouhadid@univ-skikda.dz

الملخص:

يعتبر حق الدفاع من الحقوق المكفولة قانونا من خلال مبدأ المساواة فالكل سواسية أمام القضاء وهو في متناول الجميع، إلا أنه في مجال المنازعات الإدارية فإن تمثيل الخصوم بمحام وجوبي أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة تحت طائلة عدم قبول العريضة، فالمرشع الجزائري وضع شرطا إلزاميا يتمثل في إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام هيئات القضاء الإداري، ومن جهة أخرى وضع استثناءا تمثل في إعفاء الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية من إلزامية التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة في الإدعاء أو الدفاع أو التدخل.

الكلمات المفتاحية:

المنازعة الإدارية، المحكمة الإدارية، مجلس الدولة، حق الدفاع، التدخل.

Abstract:

The right of defence is a right which is legally consecrated via the principle of equality, all citizens are equal before the jurisdictions and it is within reach everyone, however, in terms of administrative litigations.

The representation of the disputing parties is conqulsory before the administrative tribunal and the council of state, by a lawyer, otherwise the lawsuit is not accepted. As a result, we can say that the state, the wilaya, the local collectivities, the administrative institutions are excluded from the obligation to be represented by a lawyer before the administrative tribunal, and

the council of state either in claims proceedings or defence submissions or intervention

Key words:

Administrative litigations - administrative tribunal - the counsel of state-the right of defence - intervention.

مقدمة:

تنص المادة 815 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "مع مراعاة أحكام المادة 827 أدناه، ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة موقعة من محام."

وهو نفس الوضع أمام مجلس الدولة حيث نصت المادة 904 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "تطبق أحكام المواد من 815 إلى 825 أعلاه، المتعلقة بعريضة افتتاح الدعوى أمام مجلس الدولة".

كما نصت المادة 905 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "يجب أن تقدم العرائض والطعون ومذكرات الخصوم، تحت طائلة عدم القبول، من طرف محام معتمد لدى مجلس الدولة، باستثناء الأشخاص المذكورة في المادة 800 أعلاه".

وحسب نص المادة 816 من ذات القانون فإن هذه العريضة يجب أن تتضمن البيانات المنصوص عليها في نص المادة 15 من هذا القانون وهذه البيانات هي:

1- الجهة القضائية التي ترفع أمامها الدعوى.

2- اسم ولقب المدعى وموطنه.

3- اسم ولقب المدعى عليه وموطنه، فإن لم يكن له موطن معلوم فأخر موطن له.

4- الإشارة إلى تسمية وطبيعة الشخص المعنوي ومقره الاجتماعي وصفة ممثله القانوني أو الاتفاقي.

5- عرض موجز لوقائع الدعوى والطلبات والوسائل التي تؤسس عليها.

6- الإشارة عند الاقتضاء إلى المستندات والوثائق المؤيدة للدعوى.

وحسب نص المادة 15 فإنه يترتب على عدم احترام ووجود هذه البيانات عدم قبول الدعوى ورفضها

شكلا.

بالرجوع إلى نص المادة 826 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري فإن: "تمثيل الخصوم بمحام وجوبي أمام المحكمة الإدارية، تحت طائلة عدم قبول العريضة". وهو نفس الوضع أمام مجلس الدولة حسب نص المادة 906 منه.

ولكن المشرع الجزائري وضع استثناء على قاعدة إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة وهذا حسب نص المادة 827 ق.إ.م.إ والمادة 906 منه والتي قضت على إعفاء الدولة والهيئات المذكورة في نص المادة 800 من ق.إ.م.إ. (الولاية، البلدية، المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية).

إذن من خلال النصوص السابقة يمكن ملاحظة أن المشرع الجزائري وضع من جهة قاعدة عامة وشرطا إلزاميا تمثل في إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة، ومن جهة أخرى استثناء تمثل في إعفاء الهيئات المذكورة في نص المادة 800 من ق.إ.م.إ. من إلزامية التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة في الإيداع أو الدفاع أو التدخل (الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية).

أ- أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع حق الدفاع أمام هيئات القضاء الإداري من المواضيع التي لم تحظى بالدراسة والتحليل والبحث لذا جاءت هذه الدراسة من أجل توضيح هذا الحق وخاصة وأن أحد أطراف النزاع إدارة عامة صاحبة سلطة وسيادة.

كما تظهر أهمية الموضوع أيضا من زاوية تعدد مظاهر المنازعات الإدارية فقد نكون أمام منازعة متعلقة بقرار إداري أو عقود إدارية وكذا في مجال الوظيفة العامة أو في مجال نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وكذا في مجال الأحزاب فيظهر دور المحامي من خلال المذكرات المقدمة من قبله وهذا من شأنه تقديم الفائدة والمساعدة للقاضي من أجل الوصول إلى حكم عادل.

ب- أهداف الموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة حق الدفاع أمام هيئات القضاء الإداري في ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09، وتطرق الدراسة إلى تحديد مبررات إلزامية تمثيل الخصوم بمحام وكذا الاستثناءات الواردة على ذلك.

ج- الإشكالية:

إذا كان حق الدفاع مكفول قانوناً من خلال مبدأ المساواة فالكل سواسية أمام القضاء وهو في متناول الجميع فما هي:

1- مبررات التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة (القاعدة العامة)؟

2- مبررات الإعفاء من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة (الاستثناء)؟

3- النتائج المترتبة على إلزامية التمثيل الوجوبي والإعفاء على مبدأ المساواة أمام القضاء؟

د- المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تناول نصوص قانون الإجراءات المدنية والإدارية المتعلقة بحق الدفاع في المادة الإدارية.

هـ- خطة الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة في مبحثين وعلى النحو التالي:

المبحث الأول: إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة (القاعدة العامة):

المطلب الأول: مبررات إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة:

المطلب الثاني: الإشكالات المترتبة على إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة:

المبحث الثاني: الإعفاء من إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة:

المطلب الأول: مبررات الإعفاء من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة:

المطلب الثاني: الإشكالات المترتبة على الإعفاء من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة.

المبحث الأول: إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة (القاعدة العامة):

حسب نص المادة 826 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري فإن: "تمثيل الخصوم بمحام وجوبي

أمام المحكمة الإدارية، تحت طائلة عدم قبول العريضة".

وحسب نص المادة 905 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "يجب أن تقدم العرائض والطعون ومذكرات الخصوم، تحت طائلة عدم القبول، من طرف محام معتمد لدى مجلس الدولة، باستثناء الأشخاص المذكورة في المادة 800 أعلاه".

يمكن ملاحظة ذلك التمييز الواضح بين النزاع الإداري والنزاع العادي وهذا ما يتضح من خلال نص المادة 14 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري التي نصت على أنه: "ترفع الدعوى أمام المحكمة بعريضة مكتوبة، موقعة ومؤرخة، تودع بأمانة الضبط من قبل المدعي أو وكيله أو محاميه، بعدد من النسخ يساوي عدد الأطراف".

فمن خلال نص المادة 14 فإنه للمدعي إمكانية رفع الدعوى بنفسه، أو عن طرق محام، أو وكيل¹. كما أن المشرع الجزائري من خلال نص المادة 10 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية نص على أنه: "تمثيل الخصوم بمحام وجوبي أمام جهات الاستئناف والنقض، ما لم ينص على خلاف ذلك". وهنا نطرح التساؤل حول ذلك التمييز بين تمثيل الخصوم بمحام أمام جهات القضاء العادي والقضاء الإداري وما هي مبررات ذلك؟

المطلب الأول: مبررات إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة:

قدم الفقه المبررات التالية لإلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة وهي:

أولاً: طبيعة القضاء الإداري :

إذا كان القضاء العادي من سماته أنه قضاء تطبيقي فإن القضاء الإداري قضاء إنشائي ومنه كان الغرض من إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة هو لقيام المحامي بدور فعال وهام في مجال تأسيس وخلق وابتكار مبادئ ونظريات القانون الإداري من خلال تبصرة وتنوير هيئة الحكم وهذا ما يتجلى من خلال التحليلات والاستنتاجات المقدمة من قبله².

ثانياً: خصوصية المنازعة الإدارية:

تتميز المنازعة الإدارية بطابع خاص وهذا ما يتطلب ويفرض في رافع الدعوى أن يكون على قدر من المؤهلات والكفاءة القانونية حتى يستطيع توجيه الدعوى في إطارها السليم والصحيح³.

ومن حيث موضوع المنازعة الإدارية فهناك منازعات متعلقة بالقرارات الإدارية، منازعات متعلقة بالصفقات العمومية والعقود الإدارية، مسؤولية إدارية سواء على أساس الخطأ أو بدون خطأ، منازعات حزبية، منازعات انتخابية..... وهذا ما يتطلب من المحامي باعتباره عون من أعوان القضاء الكفاءة وهذا ما يتضح من خلال عريضة افتتاح الدعوى ومن خلال المذكرات التي تساعد القاضي في الوصول إلى الحكم⁴.

ثالثا: رفع قيمة العمل القضائي:

من بين المبررات المقدمة من قبل الفقه بخصوص إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة هو قصد رفع مستوى العمل القضائي بتكريس إلزامية إعداد أوراق المرافعات من قبل ذوي الاختصاص⁵.

المطلب الثاني: الإشكالات المترتبة على إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة:

يترتب على إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة العديد من الإشكالات القانونية يمكن إيجازها في:

أولا: تمثيل الخصوم بين القضاء العادي والقضاء الإداري:

من خلال نص المادة 14 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري فإنه: "ترفع الدعوى أمام المحكمة بعريضة مكتوبة، موقعة ومؤرخة، تودع بأمانة الضبط من قبل المدعي أو وكيله أو محاميه، بعدد من النسخ يساوي عدد الأطراف".

ومن خلال نص المادة 826 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري فإن: "تمثيل الخصوم بمحام وجوبي أمام المحكمة الإدارية، تحت طائلة عدم قبول العريضة". وحسب نص المادة 905 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "يجب أن تقدم العرائض والطعون ومذكرات الخصوم، تحت طائلة عدم القبول، من طرف محام معتمد لدى مجلس الدولة، باستثناء الأشخاص المذكورة في المادة 800 أعلاه".

يمكن ملاحظة ذلك التمييز بين المتقاضين في كل من القضاء العادي والقضاء الإداري في حين أن الكل سواسية أمام القضاء وهو في متناول الجميع⁶.

ثانيا: المتقاضين والأعباء المالية:

إن اشتراط محام في المادة الإدارية على سبيل الوجوب أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة من شأنه أن يحمل المتقاضى أعباء مالية⁷. ولكن هذا الإشكال تم تخفيفه بتطبيق نظام المساعدة القضائية المكفول قانوناً⁸.

المبحث الثاني: الإعفاء من إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة:

تنص المادة 827 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "تعفى الدولة والأشخاص المعنوية المذكورة في المادة 800 أعلاه من التمثيل الوجوبي بمحام في الادعاء أو الدفاع أو التدخل.

توقع العرائض ومذكرات الدفاع ومذكرات التدخل المقدمة باسم الدولة أو باسم الأشخاص المشار إليهم أعلاه، من طرف الممثل القانوني."

كما نصت المادة 906 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "تطبق الأحكام الواردة في المواد من 826 إلى 828 أعلاه، فيما يخص تمثيل الأطراف أمام مجلس الدولة".

بالرجوع إلى نص المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية فإنه بالإضافة إلى الدولة تعفى كل من: الولاية، البلدية، المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية من التمثيل الوجوبي بمحام، وطبقاً لنص المادة 828 منه وطلما تم إعفاء هذه الهيئات من التمثيل بمحام فإن العرائض والمذكرات توقع من قبل الممثل القانوني لها :

- فالوزير يمثل وزارته.

- الوالي يمثل الولاية.

- رئيس المجلس الشعبي البلدي يمثل البلدية.

- مدير المؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية يمثل المؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية.

ويلاحظ أن نص المادة 828 لم يشر إلى مسألة التفويض من قبل الوزير أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي أو مدير المؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية وهي حسبه ثغرة يجب تداركها⁹.

المطلب الأول: مبررات الإعفاء من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة:

قدم الفقه المبررات التالية لإعفاء الدولة والولاية والبلدية و المؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة وهي :

أولاً: وجود الكفاءات والإطارات القادرة على تسيير المنازعة الإدارية:

من بين المبررات المقدمة من قبل الفقه لإعفاء الدولة والولاية والبلدية والمؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة هو امتلاك تلك الهيئات للكفاءات والإطارات الحقوقية التي بإمكانها تسيير المنازعة دون حاجة إلى محام.¹⁰

ثانيا: ترشيد النفقات العامة:

من بين المبررات المقدمة من قبل الفقه لإعفاء الدولة والولاية والبلدية والمؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة هو من أجل ترشيد النفقات العامة. فلو ألزم المشرع بضرورة التمثيل الوجوبي بمحام للبلديات البالغ عددها 1541 بلدية، وللولايات، وللوزارات، وللمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية فإن ذلك سيؤدي إلى تكبد الخزينة العمومية لأعباء مالية كبيرة¹¹.
المطلب الثاني: الإشكالات المترتبة على الإعفاء من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة.

يترتب على إعفاء الدولة والولاية والبلدية والمؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة العديد من الإشكالات القانونية المتمثلة في:

أولاً: الإخلال بمبدأ المساواة أمام القضاء:

إن إعفاء الدولة والولاية والبلدية والمؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة من شأنه الإخلال بمبدأ دستوري منصوص عليه في الدستور وهو مبدأ المساواة أمام القضاء، فأساس القضاء هو مبدأ المساواة فالكل سواسية أمامه وهو في متناول الجميع.

ثانيا: المساس بمبدأ الفرص المتكافئة الممنوحة للخصوم:

إن إعفاء الدولة والولاية والبلدية والمؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة من شأنه المساس بمبدأ أساسي وهو الفرص المتكافئة الممنوحة للخصوم أثناء سير الخصومة وهو ما تم النص عليه في نص المادة 3 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والتي جاء فيها: "..... يستفيد الخصوم أثناء سير الخصومة من فرص متكافئة لعرض طلباتهم ووسائل دفاعهم.....".

ثالثا: حرمان ذوي الخبرة القانونية والتجربة العملية من الدفاع عن المصالح المالية لتلك الهيئات:

إن إعفاء الدولة والولاية والبلدية والمؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية من التمثيل الوجوبي بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة من شأنه حرمان ذوي الخبرة القانونية والتجربة العملية من الدفاع عن المصالح المالية لتلك الهيئات.

ولاحظ جانب من **الفقه** أن مكاتب المنازعات القائمة في الهيئات الإدارية ما هي في حقيقتها وجوهرها سوى وسائل دعم وإسناد للمحام وهذا في حالة إلزام الإدارة بوجود تمثيلها بمحام قصد المحافظة على أموالها¹². كما يلاحظ على نص المادة 827 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية إبعاد مراكز البحث والتنمية، والمؤسسات الخصوصية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، والمؤسسات الخصوصية ذات الطابع الثقافي والمهني من إعفاءها من وجوبية التمثيل رغم أنها تملك من الإطارات القادرة على تسيير المنازعة¹³.

خاتمة:

من خلال هذا الموضوع المتمثل في وجوبية تمثيل الخصوم بمحام أمام الهيئات القضائية الإدارية (المحكمة الإدارية، مجلس الدولة) وإعفاء كلا من الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية من ذلك فإنه يمكن استخلاص جملة من النتائج والاقتراحات:

أ- النتائج:

- إن رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية يتطلب أن تكون العريضة موقعة من محام وهذا يعني أن تمثيل الخصوم بمحام وجوبي وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في نص المادة 815 والمادة 826 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري رقم 08-09. وهذا تحت طائلة عدم قبول العريضة.

- وضع المشرع الجزائري استثناء على وجوبية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية في الادعاء أو الدفاع أو التدخل وهذا من خلال إعفاء الدولة والأشخاص المعنوية المذكورة في المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري رقم 08-09 من وجوبية التمثيل بمحام وهي الولاية، البلدية، المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وهذا مانص عليه المشرع الجزائري في نص المادة 827 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- إن رفع الدعوى أمام مجلس الدولة يتطلب أن تكون العريضة موقعة من محام معتمد لدى مجلس الدولة حسب نص المادة 905 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- وضع المشرع الجزائري استثناء على وجوبية تمثيل الخصوم بمحام أمام مجلس الدولة وهذا من خلال إعفاء الدولة والأشخاص المعنوية المذكورة في المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري رقم 08-09 من وجوبية

التمثيل بمحام وهي الولاية، البلدية، المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وهذا مانص عليه المشرع الجزائري في نص المادة 905 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

-إن مبررات وجوبية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة تمثلت في طبيعة القضاء الإداري وكذا خصوصية المنازعات الإدارية، وكذا من أجل رفع قيمة العمل القضائي.

-إن وجوبية تمثيل الخصوم بمحام أمام المحكمة الإدارية ومجلس الدولة من شأنه أن ينقل كاهل المتقاضى ماليا.

ب- الاقتراحات:

إعادة النظر في وجوبية تمثيل الخصوم بمحام أمام هيئات القضاء الإداري وهذا بالنظر إلى عدة مبادئ ومنها مبدأ المساواة أمام القضاء (مبدأ دستوري)، وكذا مبدأ الفرص المتكافئة الممنوحة للخصوم (منصوص عليه في قانون الإجراءات المدنية والإدارية)

قائمة الهوامش:

- 1- الأستاذ الدكتور عمار بوضياف: القضاء الإداري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص125.
- 2- الأستاذ الدكتور عمار بوضياف: القضاء الإداري، المرجع السابق، ص125.
- 3- الأستاذ الدكتور عمار بوضياف: دعوى الإلغاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية-دراسة تشريعية وفضائية وفقهية- جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 2009، ص93.
- 4- الأستاذ الدكتور مسعود منتري: آثار إلزامية تأسيس محام على مستوى المجالس القضائية والمحاكم الإدارية في ممارسة حق التقاضي، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، ص175.
- 5- الدكتور غناي رمضان: قراءة أولية لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة مجلس الدولة الجزائري، العدد رقم 2009، ص9، ص49.
- 6- الأستاذ الدكتور مسعود منتري، المرجع السابق، ص177.
- 7- الأستاذ الدكتور عمار بوضياف: دعوى الإلغاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية...، المرجع السابق، ص93.
- 8- الأستاذ الدكتور مسعود منتري، المرجع السابق، ص177.
- 9- الأستاذ الدكتور عمار بوضياف: القضاء الإداري، المرجع السابق، ص126.
- 10- الأستاذ الدكتور مسعود شيهوب: المبادئ العامة للمنازعات الإدارية-الجزء الأول: الهيئات والإجراءات-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2013، ص302.
- 11- الأستاذ الدكتور مسعود منتري، المرجع السابق، ص177-178.
- 12- الأستاذ الدكتور محمد الصغير بعلي: القضاء الإداري-دعوى الإلغاء-دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2012، ص134-135.

¹³ - الأستاذ الدكتور عمار بوضياف: القضاء الإداري، المرجع السابق، ص126.